موجز

التهجير والنقل القسري للسكان باعتبارهما من أفعال الإبادة الجماعية في قطاع غزة

بديل
المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

BADIL
Resource Center
for Palestinian Residency and Refugee Rights

تشرين الثاني 2024

© جميع الحقوق محفوظة
بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2024

موجز: التهجير والنقل القسري للسكان باعتبارهما من أفعال الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

تشرين الثاني 2024

شكر خاص للأشخاص الذين قدموا شهاداتهم/ن وإفاداتهم/ن وللباحث الميداني حازم المدهون على جهده في جمع الشهادات وتوثيقها.

تنويه:
يسمح بالاقتباس من هذه الورقة بما لا يتعدّى 500 كلمة دون الحاجة إلى إذن مسبّق، شريطة توثيق المصدر حسب الأصول، بينما يشترط الحصول على إذن مكتوب من مركز بديل مسبقاً في حال اقتباس أو إعادة طباعة فقرات أطول من ذلك، أو في حال اقتباس أقسام أو فصول من هذا الإصدار، سواء جرى ذلك بالتصوير أو النسخ الالكتروني أو بأي شكل آخر.

بديل /المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
بيت لحم، فلسطين
هاتف: 02-2777086
تلفاكس: 02-2747346
موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.BADIL.org

بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين هو مؤسسة أهلية فلسطينية الهوية في منطلقاتها ومبادئها وغاياتها؛ يؤمن أن دوره يتركز في الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وذلك بالاستناد إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي عامّة، وقانون حقوق الإنسان الدولي خاصة. يؤمن مركز بديل أن ما تتضمنه مواثيق حقوق الإنسان الدولية من قواعد تشكّل أداة نضالية يمكن توظيفها لتحقيق الأهداف الوطنية من جهة، وإطاراً يحدّد فلسفته، وعلاقاته، ورؤيته في كلّ المراحل وعلى كافّة المستويات من جهة ثانية. ومن خلالها يسعى بديل إلى تعزيز الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني.

قائمة المحتويات

4 **1. ملخص الإطار القانوني**

7 **2. الأفعال الجرمية المقترنة بالتهجير القسري الجماعي في قطاع غزة**

7 2.1. الفعل الأول: الحرمان من مأوى لائق

9 2.2. الفعل الثاني: فرض ظروف صحية قاتلة

11 2.3. الفعل الثالث: عوق المعونات الإنسانية والتجويع

13 2.4. الفعل الرابع: تفريق الأُسر

15 2.5. الفعل الخامس: تدمير البيوت

موجز: التهجير والنقل القسري للسكان باعتبارهما من أفعال الإبادة الجماعية في قطاع غزة

1. ملخص الإطار القانوني

هذه الورقة تعد ملخصاً لورقة العمل الصادرة عن مركز بديل بعنوان "التهجير والنقل القسري للسكان باعتبارهما من أفعال الإبادة الجماعية في قطاع غزة"، وهي تناقش قيام "إسرائيل" بارتكاب إبادة جماعية ضد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك سياسة التهجير القسري.

ويتبوأ التهجير القسري، الذي يشكّل ركنًا من أركان المنظومة الإسرائيلية إلى جانب الاستعمار والفصل العنصري، مكانة الصدارة في حرب الإبادة الجماعية التي ما تزال "إسرائيل" تشنها على قطاع غزة. ففي الواقع، هُجِّر 1.9 مليون فلسطيني قسرًا من ديارهم ومناطق سكناهم في غزة، وبعضهم طاله التهجير القسري حتى عشر مرات، منذ بداية الإبادة الجماعية. وقد أدت "أوامر الإخلاء" الإسرائيلية التي فرضت على غالبية المناطق في قطاع غزة إلى حشر الفلسطينيين في مساحة صغيرة جدا من القطاع، في مواجهة ظروف معيشية تؤدي الى تدمير للمجموعة، وهو ما يشكل عملاً من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.

تعتمد جريمة الإبادة الجماعية على **عنصرين**: (الركن المادي) الأفعال التي تشكل التدمير المادي لجماعة من الجماعات، و (الركن المعنوي) النية المبيّتة لارتكاب هذا التدمير. وتورِد المادة (2) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها قائمة بهذه الأفعال على الوجه التالي:

«(أ) قتل أعضاء من الجماعة.

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

(ج) إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يُراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا.

(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.»

وترتكب منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي، من خلال الإجراءات التي تُقْدِم عليها والنية التي تبيّتها، الإبادة الجماعية بحق السكان الفلسطينيين في قطاع غزة عن طريق مجموعة شتى من الوسائل، بما فيها سياستها القائمة على التهجير القسري المتكرر والممنهج للسكان من ديارهم وما يعقب ذلك من فرض ظروف معيشية يتوخى منها تدمير هذه الجماعة في نهاية المطاف. وقد يُعتبر التهجير القسري للسكان فعلًا من أفعال الإبادة الجماعية بموجب أحكام المادة 2(ج) من اتفاقية الإبادة الجماعية عندما ينفَّذ جنبًا إلى جنب مع أفعال، أو يقترن بظروف أخرى قد تفضي بالجماعة إلى الموت البطيء. وتورد مختلف المحاكم الخاصة السابقة واجتهاداتها القضائية[1] التهجير القسري الممنهج باعتباره مثالًا يجسّد الظروف المعيشية التي يُقصد بها أن تسبّب الدمار الفعلي لجماعة من الجماعات. وقررت هذه المحاكم وجوب وضع العوامل التالية في الاعتبار من أجل تقييم ما إذا كان فعل من الأفعال يقع ضمن نطاق المادة 2(ج):

> سمات الجماعة المستهدفة من قبيل ما يعتريها من ضعف.
> ومدة تعرُّض أفراد الجماعة للفعل.
> وطبيعة الظروف المفروضة.

حالة الضعف التي تعصف بالسكان الفلسطينيين في قطاع غزة قائمة ما قبل يوم 7 تشرين الأول 2023، ذلك أنهم كانوا يخضعون لحصار دام 17 سنة، وكان ما نسبته 80 في المائة منهم يعتمدون على المعونات الإنسانية. ويُعَدّ ما يربو على 81 في المائة من سكان غزة من اللاجئين، إذ ينحدرون في أصولهم من الفلسطينيين الذين نُزعت أملاكهم منهم وحُرموا منها وهُجِّروا من ديارهم وأراضيهم أثناء النكبة التي حلّت بفلسطين في سنة 1948 وخلال الفترة التي أعقبتها، وحيث تعرضت غالبية السكان للتهجير مرات متعددة نتيجة للاعتداءات التي دأبت "إسرائيل" على شنّها على القطاع على مدى سنوات. يشكّل الأطفال نحو نصف سكان قطاع غزة، مما يعني أنه في حكم المؤكد أن ما لا يقل عن نصف المستهدفين هم من الأطفال في كل مرة تقصف فيها "إسرائيل"

1 انظر، مثلًا،
Prosecutor v. Radovan Karadzic (Judgment in Trial Chamber) ICTY-95-5/18-T (24 March 2016) <https://www.icty.org/x/cases/karadzic/tjug/en/160324_judgement.pdf>; Prosecutor v. Zdravko Tolimir (Judgment in Appeals Chamber) ICTY-05-88/2-A (8 April 2015) <https://www.icty.org/x/cases/tolimir/acjug/en/150408_judgement.pdf>; Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Croatia v. Serbia), Judgment, I.C.J. Reports 2015 <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/118/118-20150203-JUD-01-00-EN.pdf>; Prosecutor v. Tolimir (Judgment in Trial Chamber II) ICTY-05-88/2-T (12 December 2012) <https://www.icty.org/x/cases/tolimir/tjug/en/121212.pdf>; Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v Serbia and Montenegro), Judgment, I.C.J. Reports 2007 <https://t.ly/F_XRm>.

القطـاع وتجوّعـه وتقمعـه وتضيّـق الخنـاق عليـه مـن خـلال سياسـة العقوبـات الجماعيـة العشـوائية. وتضـع هـذه الظـروف المزريـة السـكان الفلسـطينيين فـي قطـاع غـزة فـي حالـة مـن الضعـف الشـديد، الـذي ازداد تفاقمـه منـذ بدايـة حـرب الإبـادة الجماعيـة التـي تشـنها "إسـرائيل" علـى القطـاع. وبالإضافـة الـى ذلـك، لا تـزال الإبـادة الجماعيـة التـي تقترفهـا "إسـرائيل" فـي القطـاع مسـتمرة بـلا هـوادة منـذ مـا يربـو علـى سـنة، ويتواصـل التهجيـر القسـري الـذي يطـال السـكان الفلسـطينيين ويسـتمر التدميـر الشـامل الـذي تُلحقـه بمناطـق متعـددة كل يـوم. وفيمـا يتصـل بطبيعـة الظـروف المفروضـة، فقـد أفضـى إصـدار الأوامـر بشـأن «إخـلاء» 1.1 مليـون فلسـطيني مـن شـمال قطـاع غـزة إلـى جنوبـه، وحشـر أكثـر مـن 90 فـي المائـة مـن سـكان القطـاع فـي مسـاحة تقـارب نسـبتها 11 فـي المائـة مـن مسـاحته (1.9 مليـون نسـمة فـي نحـو 40 كـم متـرًا مربعًـا) وتهجيرهـم إلـى مواقـع تفتقـر إلـى مـا يكفـي مـن مراكـز الإيـواء وإمـدادات الغـذاء والميـاه والرعايـة الصحيـة، إلـى حالـة كارثيـة تـؤدي إلـى التدميـر المـادي لهـذه الجماعـة كليًـا أو جزئيًـا.

وقـد ورد التعبيـر الصريـح عـن النيـة التـي تبيّنتهـا "إسـرائيل" باقتـراف الإبـادة الجماعيـة بحـق الفلسـطينيين فـي قطـاع غـزة مـن خـلال تهجيرهـم قسـرًا مـن ديارهـم ومناطـق سـكناهم فـي العديـد مـن البيانـات التـي صـدرت عـن مسـؤولين إسـرائيليين. وعـلاوةً علـى ذلـك، تتجسـد النيـة التـي ترمـي إلـى تدميـر الجماعـة كلهـا عـن بكـرة أبيهـا أو شـطر منهـا تدميـرًا ماديًـا فـي الاسـتهداف المباشـر الـذي يطـال المهجريـن قسـرا، إذ تقصفهـم "إسـرائيل" وهـم يشـقّون طريقهـم علـى امتـداد «المسـارات الآمنـة» إلـى «المناطـق الآمنـة،» وتشـن الهجمـات المتعمـدة علـى مراكـز الإيـواء وغيرهـا مـن الأماكـن التـي يلتمـس هـؤلاء المهجـرون اللجـوء فيهـا. ولا تنفَّـذ مـا تسـمى أوامـر الإخـلاء التـي تصدرهـا "إسـرائيل" مـن أجـل تأميـن سـلامة الفلسـطينيين، بـل لكـي تسـاهم فـي قتـل المزيـد والمزيـد منهـم.

وفـي ضـوء مـا تقـدم، فـي وسـع المـرء أن يخلـص إلـى أن التهجيـر القسـري عندمـا يقتـرن مـع أفعـال أخـرى كالتجويـع، وعـدم توفيـر الرعايـة الطبيـة الكافيـة، ومنـع إمـدادات الغـذاء والميـاه والملابـس أو الصـرف الصحـي، يُرجَّـح أن يشـكل فعـلًا مـن أفعـال الإبـادة الجماعيـة.

2. الأفعال الجرمية المقترنة بالتهجير القسري الجماعي في قطاع غزة

1،2. الفعل الأول: الحرمان من مأوى لائق

وفقًا للمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة، يتعين على السلطة القائمة بالاحتلال أن تضمن بقاء الأشخاص المحميين (الفلسطينيين) داخل الإقليم الذي تحتله، وينبغي أن يتسم الإخلاء بسمة مؤقتة، كما يجب إعادة الفلسطينيين إلى أماكن سكناهم المعتادة بمجرد توقف الأعمال العدائية. وفضلًا عن ذلك، يجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تتحقق من توفير أماكن الإقامة المناسبة التي تتصف بنظافتها وتؤمّن السلامة للأشخاص المحميين وتفي باحتياجاتهم الأساسية (من المياه والغذاء والدواء والرعاية الصحية)، وتضمن عدم تشتت أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم بعضًا. ومنذ بداية الإبادة الجماعية، أصدرت "إسرائيل" «أوامر الإخلاء» التي تغطي قطاع غزة بكامله، مما أدى إلى التهجير القسري الجماعي الذي طال الفلسطينيين في غزة، كما وجّهت التعليمات إليهم بالتوجه إلى «المناطق الآمنة» (نحو 11 بالمائة من القطاع) والتي تفتقر إلى المأوى اللائق، ولا تؤمّن الاحتياجات الأساسية التي لا يستغنون عنها للبقاء على قيد الحياة. وقد جرى تهجير ما يربو على 1.9 مليون مهجّر في قطاع غزة المرة تلو المرة وحشرهم في مراكز إيواء أو ملاجئ مؤقتة تعاني من الاكتظاظ الشديد ولا يمكن أن تتحمل الظروف البيئة أو أحوال تقلّب الجو، حيث يقاسون ظروفًا معيشية وغير صحية وغير مأمونة فيها. وتفضي هذه الظروف، بما تشمله من انعدام إمكانية الوصول إلى الموارد الحيوية أو المعونات وعدم كفاية الحيز المعيشي وقلة التهوية، إلى الموت البطيء، وهي ظروف صممتها "إسرائيل". وبهذا أوجدت "إسرائيل" بشكل متعمد ظروفًا تشكل فعلًا من أفعال الإبادة الجماعية من خلال ما ترتكبه من تهجير الفلسطينيين قسرًا من ديارهم دون أن تكفل وجود مراكز الإيواء اللائقة لهم أو تؤمّن ضروراتهم الأساسية.

أماني عبد العال، 30 عاماً، مخيم الشاطئ للاجئين[2]

"أكملنا سيرنا مشيا على الأقدام لنصل إلى مدرسة خالد بن الوليد التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الواقعة في شارع العشرين بمخيم النصيرات، وقد وصلنا المدرسة عند حوالي الساعة 18:00، وقد كانت المدرسة مليئة ومكتظة بالنازحين، ونمنا أول خمسة أيام داخل شاحنة وكانت الشاحنة موقوفة داخل باحة المدرسة وكانت الشاحنة تعود لنسيب أخي، وكنا ننام في الشاحنة 20 شخص، وكنا نفترش الشاحنة مع وجود عدد قليل من الفراش والأغطية التي كانت لا تكفي لأحد، وبقينا خمسة أيام داخل الشاحنة، وبعد ذلك قمنا بشراء بعض الخشب والنايلون وعمل خيمة بدائية الصنع وكانت صغيرة الحجم تقريبا مساحتها 4 متر مربع، فكانت لا تتسع لشيء وعشنا أوضاع معيشية صعبة جدا في ظروف قلة وشح توزيع المساعدات الغذائية التي كانت تقتصر على تسليم المدرسة وعبارة عن عدد قليل ومحدد من المعلبات الغذائية، وكنا نعاني من شح المواد الغذائية وسط غلاء فاحش في الأسعار وسط عدم توفر الأموال الكافية لتلبية كافة المتطلبات، وكنا نستخدم حمامات مشتركة داخل باحات المدرسة، وكانوا عبارة عن حمامين مخصصين للنساء والأطفال وسط آلاف الأشخاص الذين يتواجدون في المدرسة، فكنا ننتظر بالساعات لقضاء حاجاتنا في المدرسة، ومكثنا في المدرسة لمدة شهر وعشرة أيام في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة والقاسية".

سفيان أبو صلاح، 43 عاماً، خانيونس[3]

"خلال فترة تواجدي داخل مركز ايواء هارون الرشيد الذي كان مكتظاً جداً بالنازحين بالإضافة إلى نقص حاد في المياه بالإضافة إلى نوم الرجال والشباب

2 أماني عبد العال (30 عامًا)، كانت تعيش في مخيم الشاطئ للاجئين مع زوجها وأطفالها الأربعة. تم تهجيرها هي وعائلتها قسراً إلى خيمة في مخيم للنازحين غرب مدينة رفح. تتناول شهادتها الاستهداف المباشر لمنزلها، استشهاد وإصابة أفراد من عائلتها، التهجير القسري المتكرر، التهديد الذي تعرض له زوجها، ووصف للمجازر المروعة. ستُنشر الشهادة الكاملة لاحقًا في إصدار منفصل.

3 سفيان أبو صلاح (43 عامًا)، كان يعيش مع زوجته وأطفاله الأربعة في خانيونس. جرى تهجيره قسراً هو وأسرته إلى منطقة شرق خانيونس قرب مستشفى غزة الأوروبي. تسلط شهادته الضوء على لجوئه إلى مأوى، وقصف مواقع اللجوء، والاعتقال من موقع اللجوء، والتحقيق والتعذيب أثناء الاستجواب، وبتر قدمه اليسرى بسبب التعذيب والإهمال الطبي، واستمرار التعذيب حتى بعد بتر قدمه. سيتم نشر الشهادة الكاملة لاحقًا في منشور منفصل.

في بركس يتبع للمدرسة وكان الجو في حينها شديد البرودة، حيث لم يكن في بدايتها لدينا فرش او اغطية ثقيلة لتدفئتنا بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي نمر بها خلال فترة الحرب وعدم وجود دخل لتغطية تكاليف المعيشة لأسرتي التي اعيلها... هذه المعاناة التي عشناها خلال تواجدنا في مركز الايواء. وقد كان في مركز الايواء صفوف مدرسية فقط فيها نساء واطفال ما يزيد عن 50 شخص داخل الفصل، هذا كان يضيف معاناة جديدة الى معاناة الحرب وانتشار الاوبئة والامراض ناهيك عن عدم وجود مراحيض نظيفة داخل المركز بسبب كثرة عدد النازحين"

2،2. الفعل الثاني: فرض ظروف صحية قاتلة

على مدى فترة زادت عن سنة، دمرت "إسرائيل" منظومة الرعاية الصحية في غزة، حيث قصفت المستشفيات والعيادات وسيارات الإسعاف وعرقلت دخول الدواء والأجهزة الطبية. وتشتد وطأة الظروف الصحية القاتلة على كاهل المهجرين الفلسطينيين بفعل مراكز الإيواء المكتظة وغير اللائقة. وتكاد تنعدم قدرة هؤلاء المهجرين على الحصول على مياه الشرب أو الحمامات أو مستلزمات النظافة والصحة الشخصية. مما أدى الى انتشار الكثير من الأمراض، ومعظمها مما يتسنى علاجه في الأحوال الطبيعية، زيادة لا يُستهان بها بسبب منظومة الرعاية الصحية التي تعاني من الشلل وباتت ترزح تحت أعباء هائلة وتكافح في سبيل تقديم أبسط العلاجات، مما يسفر عن حالات وفاة، بالإضافة الى ارتفاع في أعداد وفيات المواليد الجدد والرضّع بسبب أمراض يمكن علاجها. ولا تُعَدّ الظروف الصحية المميتة عاقبة غير متوقعة من عواقب التهجير القسري الجماعي، بل إنها حصيلة يستطيع المرء أن يتوقعها بسبب حشر الغالبية من سكان غزة في جنوبها وتقويض منظومتها الصحية. وكما هو متوقع، فقد أدى التهجير القسري الجماعي الذي حلّ بالفلسطينيين في الشمال، والذي اقترن بانعدام ما يكفي من مراكز الإيواء وغياب الرعاية الصحية والأحوال الجوية القاسية، إلى ظروف معيشية وصحية قاتلة.

الاء المغربي، 32 عاماً، مخيم جباليا للاجئين[4]

"وعند الساعة 8:00 من صباح يوم 18/11/2023، حضر بعض من كوادر الطواقم الطبية وقاموا بإخبارنا بأن وبأوامر من جيش الاحتلال يجب علينا إفراغ مبنى الجراحات التخصصي بشكل كامل. استقبلنا الخبر بصدمة كبيرة وسط صيحات من المرضى والجرحى والمرافقين، كيف سيتم اخلائنا وأين سنتلقى العلاج؟ وكيف سيتم نقلنا؟ وإلى أين سنذهب؟ كانت التساؤلات تُطرح بكل غرف القسم، فوقفت أنظر إلى ابنتي جنى وهي مصابة وبحالة خطرة، كيف سأتعامل معها وكيف سأقوم بحملها وإلى أين سأنقلها؟ وبعد نقاشات كبيرة بدأ بعد الجرحى والمرضى بالنزول إلى ساحة وباحة مستشفى الشفاء... كانت معنا حالات خطرة فكان يتم وضعهم على كراسي متحركة ويتم حملهم ونقلهم من جميع الطوابق إلى الساحة حملا وذلك لعدم توفر خدمة المصعد نتيجة انقطاع الكهرباء، كانت المشاهد أقسى من مشاهد الشهداء. في هذه اللحظة تمنيت أن أموت برفقة بناتي ولا أنتظر مصيري وطريقة نقلي."

نعمة عودة، 52 عاماً، حي الزيتون[5]

"والعديد منا أصيب بالأمراض والنزلات المعوية بسبب الأمراض التي تنتقل من الأوساخ. كما أن الأطفال أصيبوا بفطريات بالرأس نتيجة نومهم على فرشات غير صحية تبين أنها كانت مخصصة لنوم الكلاب والقطط، كما أننا لا نستحم إلا بمياه باردة والكثير من الوقت يتم قطع المياه عنا أثناء الاستحمام ونخرج والصابون علينا، وفيما يخص ظروف النظافة والأدوات الصحية اللازمة لتنظيف الغرف والحمامات فإنها غير متوفرة في مركز النزوح ولم يعطونا سوى مكنسة

4 ألاء المغربي، (32 عامًا)، كانت تعيش مع زوجها وأطفالها الأربعة في مخيم جباليا للاجئين. جرى تهجيرها قسراً هي وأسرتها إلى غرب مدينة رفح بالقرب من مسجد العطار. تسلط شهادتها الضوء على إصابة أفراد من عائلتها، وشهودها على اقتحام وحصار جيش الاستعمار الاسرائيلي لمستشفى الشفاء، واختفاء وفقدان والدها وبقية أفراد الأسرة، وصولاً إلى تلقي خبر استشهادهم لاحقًا، وتهجيرها قسرا عبر الممر الآمن إلى جنوب وادي غزة. سيتم نشر الشهادة الكاملة لاحقًا في منشور منفصل.

5 نعمة عودة (52 عامًا)، كانت تعيش مع زوجها وأطفالها في حي الزيتون في وادي العرايس. تسلط شهادتها الضوء على المعاناة الناتجة عن التهجير القسري والظروف القاسية في الملاجئ، واعتقال زوجها وأبنائها، وتعرض اثنين من أبنائها للاعتداء الجنسي أثناء الاعتقال. سيتم نشر الشهادة الكاملة لاحقًا في منشور منفصل.

لتنظيف الغرفة ولفة تواليت واحدة لكل العائلة أسبوعياً، أما فيما يخص الأدوات الخاصة بالنساء من فوط صحية وغيرها فإنهم لا يعطونا شيئا منها ونجد صعوبة في الوصول إليها في ظل انقطاعها الدائم من الأسواق بسبب إغلاق المعابر. كما أن مياه المجاري والصرف الصحي دائما ما تتسرب إلى ساحة المدرسة ودائما ما تملأ ممرات المدرسة والطرقات، مما يزيد من خطورة انتقال الأمراض والأوبئة لا سيما مرض التهاب الكبد الوبائي الذي أصبح ينتشر في المدرسة بشكل سريع."

3،2. الفعل الثالث: عوق المعونات الإنسانية والتجويع

يواجه الفلسطينيون في قطاع غزة الذين طالهم التهجير القسري حملة تجويع صممتها "إسرائيل" بشكل متعمد. فمنذ بداية الإبادة الجماعية وما سبقها من فرض لحصار شامل على غزة، قيدت "إسرائيل"، وما زالت تقيّد، إدخال المعونات الإنسانية عبر الحواجز الحدودية إلى غزة، وما تزال تشن الهجمات المتعمدة على أولئك الذين يبحثون عما يسد رمقهم من الغذاء والمعونات. ولا ينعم أي فلسطيني في غزة بالأمن الغذائي، وطرأت زيادة حادة على حالات الوفاة الناجمة عن سوء التغذية والجفاف. وتفاقمت هذه الظروف بفعل المساعي المحمومة التي تبذلها "إسرائيل" في سبيل وقف عمليات وكالة الأونروا، التي تُعدّ الجهة الرئيسة التي تقدم المعونات والمساعدات في غزة، وذلك من خلال اعتداءاتها المتواصلة والمتكررة على الوكالة وعلى موظفيها ومقراتها. فمنذ الأيام الأولى للإبادة الجماعية، وبعدما أصدرت إسرائيل «أوامر الإخلاء،» لم تتمكن الأونروا من العمل في شمال غزة او على تقديم المعونات والرعاية لأولئك الذين يلتمسون المأوى في منشآتها. وقد بلغت الحملة التي تشنها إسرائيل نقطة تحول حاسمة بعدما سنّ الكنيست الإسرائيلي قانونين جديدين يرميان إلى وقف عمليات الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفضلًا عن ذلك، تسعى "إسرائيل" إلى تدمير الفلسطينيين في قطاع غزة ووأد إمكانية الحياة في القطاع نفسه وتدميره تدميرًا كاملًا وعلى نحو يتجاوز نطاق حملة الإبادة الجماعية الراهنة، وذلك بالنظر إلى أنها تتعمد استهداف الموارد الطبيعية ومصادر الإنتاج فيه. فمن خلال هذه الأفعال، تحكم "إسرائيل" بالموت البطيء على السكان الفلسطينيين المهجرين قسرياً في قطاع غزة.

رفقة بستان، 32 عاماً، مدينة غزة[6]

"وفي نهاية شهر 12 كانت الاوضاع المعيشية وطعام يزداد سوءا يوما بعد يوم، حتى أصبحنا لا نجد ما نسد به جوع بطوننا من خبز وطعام ولا نستطيع وقف صراخ الاطفال من الجوع، حيث بدأت السلع الاساسية تُفقد من المنازل والاسواق وسط ارتفاع شديد وفاحش في الاسعار وقلة المؤسسات التي تسلم المعونات للناس في مدينة غزة وعدم توفر السلعة الرئيسة وهي الدقيق (الطحين). اضطررنا بسبب نقص الطحين لاكل طعام الدواب والحيوانات حيث اننا قمنا بطحن الاعلاف والذرة واعداد الطعام للاطفال حتى انه وصل الامر بنا الى طحن ما تبقى من اكل الدواب لكي نبقى على قيد الحياة، وقد وصل سعر الدقيق في ذلك الوقت الى أكثر من 2000 شيكل للكيس الواحد البالغ وزنة 25 كيلوغرام. ومع بدء دخول الطحين عبر شاحنات الطحين على دوار الكويتي ودوار النابلسي جنوب مدينة غزة، كان يذهب اخي ابراهيم واخي احمد واخي محمود برفقة ابناء عمي لكي يقوموا بتأمين الطحين لنا وللاطفال مع مخاطرة كبيرة بأرواحهم كون ان هذه القوافل والمواطنين كانوا يتعرضون للقصف واطلاق النار عليهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث سقط العديد من الشهداء والمصابين اثناء احضارهم للطحين وقد أُصيب اخي محمود بشظية في يده في احد المرات وكان اخواني احيانا يعودون للمنزل بالطحين ومرات عديدة يعودون دون احضار اي شيء من المساعدات."

علي نسمان، 35 عاماً، حي الشيخ رضوان[7]

"منذ اليوم الأول بقطع وفصل كافة الخدمات الأساسية وكافة المقومات الأساسية لنا لاستمرارية بقائنا على قيد الحياة ولاستمرارية بقائنا في ظروف آدمية. فقد قاموا بإغلاق كافة المنافذ وكافة المعابر ومنع دخول أي شيء لنا في غزة، فقد

6 رفقة بستان (32 عامًا)، كانت تعيش مع زوجها وأطفالها الستة في شرق حي التفاح بجبل الريس. لجأت هي وأسرتها إلى مدينة رفح في مدرسة مريم فرحات. تسلط شهادتها الضوء على استهداف أحياء سكنية محيطة بهم، واعتقال أفراد من عائلتها (الزوج والأخ)، والظروف المعيشية الصعبة، واللجوء إلى غرب رفح، وانفصال الأسرة عن بعضها بسبب القصف المستمر والتهجير القسري. سيتم نشر الشهادة الكاملة لاحقًا في منشور منفصل.

7 علي نسمان (35 عامًا)، كان يعيش مع زوجته وطفليه في حي الشيخ رضوان. جرى تهجيره وأسرته إلى منطقة غرب خانيونس. تسلط شهادته الضوء على التهجير القسري المتكرر من بداية الحرب، واستهداف منزله بشكل مباشر، واستشهاد 32 شخصًا، من بينهم 19 من افراد عائلته، وتعرضه للحروق، والظروف المعيشية الصعبة. سيتم نشر الشهادة الكاملة لاحقًا في منشور منفصل.

منعوا ادخال المواد الغذائية والدقيق والخضار وكافة الأصناف، ومن ثم قاموا بقطع التيار الكهربائي عنا بشكل كامل بالإضافة إلى فصل المياه وقطع خدمات الاتصالات والانترنت ومحاولة فصل وعزل قطاع غزة كليا عن العالم الخارجي ومحاربة قطاع غزة بكافة السبل والوسائل، لا سيما استخدام سلاح الجوع ضدنا."

"مكثنا في رفح في ظروف معيشية صعبة ومعقدة للغاية بسبب البنية التحتية المتهالكة لمدينة رفح وبسبب الضغط والعدد الكبير للنازحين الذي تجاوز أكثر من مليون نازح داخل مدينة صغيرة تفتقر للكثير من الخدمات والمقومات الأساسية بسبب سياسات الاحتلال، وقد أدى كل ذلك الى تدهور كافة المقومات والقطاعات وأصبحنا نواجه صعوبة بالغة في توفير الطعام والشراب ولا سيما الدقيق الذي وصل سعره الى أكثر من 200 دولار للكيس الواحد، وبسبب قطع المياه أيضا بشكل كامل عن قطاع غزة، واجهنا صعوبة بالغة في توفير مياه صالحة للشرب أو مياه للاستخدام المنزلي، فقد كنت أقف برفقة أشقائي وأقاربي لساعات طويلة في طوابير طويلة من أجل تعبئة بعض الجالونات التي نشرب منها، وكذلك الحال في توفير كل السلع الأساسية، فقد عشنا ايام وظروف غير آدمية للغاية، فقد عادت بنا السنين لمئات السنوات للوراء وكنا نلهث وراء توفير كل ما يلزم فقد كانت حياة متعبة وقاسية جدا."

4.2. الفعل الرابع: تفريق الأُسر

يهدد تفريق الأسر – بفعل قتل أفرادها وتعمُّد تشتيتها نتيجة لاحتجاز أبنائها واختطافهم وتفريقهم عن بعضهم بعضًا بطريقة غير مباشرة بسبب الفوضى الناجمة عن التهجير القسري – اللُّحمة الاجتماعية التي تجمع عرى الجماعة برمتها وربما يهدد بقاءها في حد ذاته. وبما أن الفلسطينيين في غزة يواجهون التهجير القسري (الذي لم يفتر)، برز تفريق الأسر باعتباره فعلًا من الأفعال التي تصاحب الإبادة الجماعية وتقترن بها. فقد دأبت القوات الاستعمارية الإسرائيلية على اعتقال الرجال الفلسطينيين بالآلاف في غزة، وفي مرات ليست بالقليلة على مسارات «الإخلاء» التي تقرر السلطات الإسرائيلية أنها «آمنة.» كما وردت تقارير متواترة عن الخطط الإسرائيلية التي ترمي إلى رفض عودة الرجال ممن هم في سن الخدمة العسكرية إلى شمال غزة، وهي مسألة أصرت "إسرائيل" عليها في مفاوضات وقف إطلاق النار.

ومما لا شك فيه أن هذه الخطط الإسرائيلية تفرز أثرًا مدمرًا على الحياة الأسرية وتحول دون نمو الأسر، وتبين في نهاية المطاف أن التهجير القسري في سياق غزة لا ينطوي على مجرد طرد السكان من منطقة بعينها، بل يرمي إلى إفراز تبعات مادية سلبية على النسيج الاجتماعي ووجود الجماعة الفلسطينية. وفضلًا عن ذلك، وحسبما جاء على لسان منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يقدَّر بأن ما لا يقل عن 17,000 طفل فلسطيني باتوا غير مصحوبين بذويهم أو فُصلوا عنهم حتى يوم 2 شباط 2024. وتؤدي السياسة الإسرائيلية -التي تُعنى بمواصلة التهجير القسري وتعمُّد فصل أفراد الأسر عن بعضهم بعضًا وفرض الظروف التي تفضي إلى التهجير أو تنشأ عنه - إلى توقع له أسبابه المعقولة يتمثل في أن معدلات النمو الطبيعي والخصوبة في أوساط الجماعة سوف تستمر في الانخفاض وتؤثر تأثيرًا ضارًا في وجود الجماعة وبقائها.

رفقة بستان، 32 عاماً، مدينة غزة

"فقام الجنود بدخول المنزل واعتقال الرجال وترك النساء والأطفال. كان من بين المعتقلين زوجي أدهم احمد نبهان بستان، وقاموا بترك ابنائي ابتسام ورفيق مع عمتهم وباقي النساء والاطفال الآخرين من سكان المنطقة. [...] وبتاريخ 5/1/2024 جاء اتصال الى عمي ابو زوجي (احمد بستان) من قبل ابنه أدهم زوجي يخبره بالأفراج عنه عن طريق معبر كرم ابو سالم الواقع على الحدود الجنوبية الشرقية لمدينة رفح جنوب قطاع غزة، وأنه قد التجئ إلى المدرسة المتواجد فيها والدي [...] وبتاريخ 22/2/2024 سمح الجيش الاسرائيلي للمواطنين بمغادرة مدينة غزة فتوجهت أنا وأبنائي الستة على عربة يجرها حيوان اتجاه مفترق النابلسي، الواقع غرب جنوب مدينة غزة على شارع الرشيد، بهدف اجتياز الحاجز والوصول الي مدينة رفح للقاء زوجي بعد الإفراج عنه ولكن في هذا اليوم لم أستطع اجتياز الحاجز بسبب إطلاق النار من قبل جنود الاحتلال على النازحين واصابة عدد منهم. هربت انا وابنائي وعدنا الي حي الصبرة مرة اخرى مشيا على الاقدام [...] وبعد اجتياز الحاجز، انتظرت لساعات طويلة على أمل أن يخرج أخي ابراهيم ولكنّه لم يخرج. وعند سؤالي للشباب الذين خرجوا من الحاجز أخبروني أنه قد تم اعتقال أغلب الشباب ومن ضمنهم أخي ابراهيم محمد نبهان بستان (24 عاما) على حاجز النابلسي. وحتى الآن، لا نعلم عنه وعن وضعه الصحّي أي شيء"

نبيلة مقداد، 39 عاماً، حي النصر[8]

"فاختبأ جميع النازحين داخل الصفوف في المدرسة. وعند الساعة 10:00 صباحا اقتحم جيش الاحتلال المدرسة ونادى عبر مكبرات الصوت وطلب من الجميع الخروج إلى ساحة المدرسة، وقاموا بتقسيمنا لقسمين قسم للرجال وقسم للنساء، وقاموا بتعرية جميع الرجال وتركهم فقط بالملابس الداخلية وتم تجميعهم بطوابير، وكانوا يخرجونهم على شكل دفعات - كل دفعة عبارة عن 5 رجال، ثم يخرجوهم عاريين إلى ساحة مسجد التقوى المجاورة للمدرسة. قاموا بإلحاقنا نحن النساء والأطفال والخروج إلى ساحة مسجد التقوى عبر طوابير، وعند وصولنا الى ساحة المسجد، نادى عليّ جندي وقال لي "انت اللي لابسة بنّي صفي على جنب" أي بجوار باب المسجد [...] فقامت مجندة بتعصيب عيناي وربط يداي بمربط بلاستيكي إلى أمام جسمي ثم قاموا بوضعي داخل مركبة عسكرية (جيب عسكري) برفقة ست معتقلات [...] وصلنا لمكان لا أعرف عنه شيئاً وهو بجوار معتقل "عاناتوش" بالقرب من جبال القدس [...] وفي صباح تاريخ 8/02/2024، قام نائب مدير السجن بإبلاغنا عن أمر الافراج عنا، وقد استقبلنا الخبر بفرح شديد لسببين؛ أول سبب لأننا سنرتاح من هموم ومعاناة السجن وويلاته، والسبب الآخر أننا سنعود الى غزة وألتقي بأسرتي بعد غياب وأطمئن على صحة أولادي وأطفالي وبقية أفراد أهلي."

5،2. الفعل الخامس: تدمير البيوت

حتى يوم 15 نيسان 2024، غدا ما نسبته 70-60 في المائة من البيوت في غزة، وما يصل إلى 84 في المائة من البيوت في شمال غزة، مدمرًا تدميرًا كاملًا أو لحقت به أضرار جزئية، وفقد أكثر من مليون إنسان بيوتهم. وبينت دراسات متعددة أن "إسرائيل" ما انفكت تتعمد استهداف المناطق المكتظة بالسكان والمأهولة في شتى أرجاء قطاع غزة. وقد صُمم هذا التهجير القسري الناشئ عما تقوم به "إسرائيل" من تدمير للبيوت على نحو يبقي هذا التدمير قائمًا لمدة تتجاوز حرب

8 نبيلة مقداد (39 عامًا)، كانت تعيش مع زوجها وأطفالها في حي النصر. لجأت هي وأسرتها إلى مدرسة الطائف في مدينة رفح. تروي عبر شهادتها استشهاد أفراد من عائلتها الذين عادوا إلى منازلهم في مدينة غزة، وحالة التهجير القسري واللجوء إلى الملاجئ، واعتقالها واستجوابها، وظروف الاعتقال في السجون الإسرائيلية. سيتم نشر الشهادة الكاملة لاحقًا في منشور منفصل.

الإبادة الجماعية التي تشنها على القطاع بشوط بعيد، مما يعرّض المهجرين قسرياً لظروف مادية مدمرة طويلة الأمد. وزيادةً على ذلك، يشكل هدم البيوت وتدمير البنية التحتية والمنشآت العامة على نطاق واسع هجمات متعمدة وممنهجة ترمي إلى تحويل قطاع غزة إلى مكان لا يصلح للعيش بعد وقف إطلاق النار. وبالنظر إلى مدى التهجير القسري الجماعي في غزة، فإن فقدان البيوت لن يسفر عن الاعتماد على المعونات لسنوات عديدة قادمة فحسب، بل إنه سيؤدي إلى استشراء تحديات من قبيل استمرار الافتقار إلى المأوى اللائق وطول أمد التعرض للأحوال البيئية القاسية، مما يسهم في تعريض المهجرين قسرياً للموت البطيء. وفضلًا عن ذلك، فسوف يبقى الفلسطينيون في حالة من التهجير لأنه ليس لديهم بيوت يعودون إليها، مما يفاقم من ظروفهم المعيشية البائسة في الأصل.

الاء المغربي، 32 عاماً، مخيم جباليا للاجئين

"وفي اليوم التاسع للحرب على غزة توفيت جدتي (والدة أمي)، فذهبت إلى منزل أهلي لأواسي أمي وقد بقينا في منزل أهلي برفقة زوجي وأطفالي، وفي صباح يوم 20/10/2023 قام والدي بإحضار بعض علب الفاصولياء وذلك لطبخها فقمنا بطبخها، وطلبت مني والدتي صحن أرز صغير لتناوله. أثناء ذلك كله أتى صوت انفجار قوي وعنيف فاهتز كل أرجاء المنزل وسط سحابة دخان سوداء، فأصبحنا لا نرى بعضنا البعض. شعرت بصوت الانفجار وكأنه قسم رأسي من شدته، كان الانفجار شديد. في لحظة القصف، كانوا بناتي الثلاثة على باب المنزل ولا أعرف مصيرهم. ركضت وسط الدخان الأسود الذي كان سريع الانتشار وأشبه بغيمة سوداء اللون ملأت المكان، أصبحنا لا نرى بعضنا البعض داخل المنزل مع الركام الذي انتشر في كل مكان، وسقوط بعض الأجزاء من المنزل وتهشم زجاج النوافذ بالكامل. أسرعت لا أعرف مصيرهم وأصبحت أنادي بكل حرقة وصوت عالي "منّة... ريماس... جنى" (أسماء أطفالي) "حدا يرد عليا... حدا يحكيلي انه عايشة"."

شمس أبو شعر، 24 عاماً، مخيم جباليا للاجئين[9]

"بتاريخ 10/10/2023، قد تم قصف منزل تعود ملكيته لعائلة الاسي بجوار منزلنا، وقد أحدث القصف صوت انفجار مرعب وقد أحدث دمارا كبيرا مما أحدث خوفا وهلعا بكل من هو داخل العمارة والبناية. اضطررنا على إثر ذلك إلى النزوح إلى منزل وبيت أهل زوجي الكائن في معسكر جباليا الكائن خلف مدرسة أبو حسين وهو عبارة عن بناية تتكون من ثلاث طبقات ومسقوف من الباطون ومبني على مساحة 150 متر مربع. وبتاريخ 11/10/2023، وعند الساعة 13:00 ظهرا بينما كنت أجلس برفقة زوجي وأهل زوجي من حماتي وحماي وأسلافي وبنات عمي داخل صالة المنزل وكنا نتناول طعام الغذاء وكنا نجلس جميعا داخل الصالة ونحاول طمأنة بعضنا البعض، وأن نبقى قريبين من بعضنا البعض لحتى نشعر بالأمان ونشعر بالهدوء وننسى أجواء الحرب والابادة الجماعية التي نتعرض اليها، وأثناء ذلك قد سمعنا صوت انفجار قوي وعنيف، وبعد ذلك لم أستطع مشاهدة شيء. شعرت بأنني قد فارقت الحياة، فلم أعد اشاهد أو أعلم شيئا. أين أنا؟ وماذا حدث؟ فقد تم قصف منزل جيراننا الملاصق لنا وتعود ملكيته للمواطن صلاح عثمان وهو منزل يتكون أيضا من ثلاث طبقات ومسقوف من الباطون. عند هذه اللحظة تم تدمير منزل عائلة عصمان بالكامل وسقوط وانهيار منزل أهل زوجي المكون من ثلاث طبقات، وقد سقطنا تحت الركام والردم وكنت أستمع لأصوات تنادي وتصرخ من أسفلي وبجانبي، فقد تحولت هذه العائلة الجميلة المطمئنة إلى كومة متناثرة ومتلاصقة تحت الركام."

9 شمس أبو شعر (24 عامًا)، كانت تعيش مع زوجها في مخيم جباليا للاجئين. جره تهجيرهما قسرا ولجأت هي وأسرتها إلى مدرسة جدة في مدينة رفح، واستشهد زوجها. تروي عبر شهادتها استهداف منزل مجاور، واستشهاد زوجها وأفراد آخرين من عائلتها، حيث تم انتشال جثامينهم من تحت الأنقاض بعد سبعة أيام، ولجوئها إلى غرب رفح. سيتم نشر الشهادة الكاملة لاحقًا في منشور منفصل.

”ترتكب منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي، من خلال الإجراءات التي تُقْدِم عليها والنيّة التي تبيّتها، الإبادة الجماعية بحق السكان الفلسطينيين في قطاع غزة عن طريق مجموعة شتى من الوسائل، بما فيها سياستها القائمة على التهجير القسري المتكرر والممنهج للسكان من ديارهم وما يعقب ذلك من فرض ظروف معيشية يتوخى منها تدمير هذه الجماعة في نهاية المطاف.“